اقتصاديات

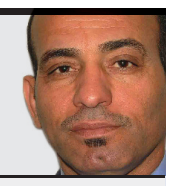

▪ عباس الغالبي

## ما الذي تحقق من الخطة التنموية الخمسية؟

تعد الخطط التنموية الخمسية من الاستراتيجيات المتوسطة المدى التي تلجأ إليها البلدان المتطلعة لمعالجة اختلالات البنى الارتكازية، وعادة ما تكون تخصيصاتها المالية خارج الموازنات السنوية القصيرة الأمد.

وفي العراق أعلنت وزارة التخطيط خلال شهر تموز عام ٢٠١٠ عن تبنيها خطة تنموية خمسية ٢٠١٠ – ٢٠١٤ والتي شملت معظم القطاعات الاقتصادية، وتسعى الوزارة إلى تحديث خطتها هذه، حيث أعلنت مؤخراً عن وجود أفكار لمناقشة طبيعة المشاريع وآليات تنفيذها للأعوام ٢٠١٣ – ٢٠١٧ في عملية تحديث للخطة التنموية الخمسية.

والسؤال الأهم ما الذي تحقق خلال العامين الماضيين من عمر هذه الخطة حتى تجري مناقشة الأفكار المستجدة لاستدامتها، لاسيما وان الاقتصاد مازال ريعياً يعتمد على النفط بنسبة تتجاوز حاجز الـ ٩٠٪، وضعف واضح للقاعدة الإنتاجية، وفساد كبير يضرب أطناب المؤسسات الحكومية، في وقت تعاني القطاعات الخدمية والانتاجية من تراجع لافت للنظر ولم تعد الموازنات السنوية المعتمدة في العراق من معالجة النقص الحاصل فيها ولو بنسب ضئيلة لأسباب بعضها أدارية وأخرى قانونية تتأثر بشكل كبير بالتداعيات السياسية والأمنية التي تحدث في البلد.

لا يمكن لنا ونحن نتحدث عن الخطة التنموية الخمسية أن نغفل الجهد الكبير الذي اضطلعت به وزارة التخطيط ودوائرها المتخصصة وبالتنسيق مع الجهات القطاعية في الوزارات كافة، إلا أن المشهد الخدمي والاقتصادي في العراق ليس بحاجة إلى التنظير فقط، بقدر ما هي الحاجة ماسة للتطبيق العملي، حيث كنا نأمل من وزارة التخطيط أن تخرج لنا بأرقام ومشاريع منفذة ومشاريع أخرى قيد التنفيذ حتى تتبين للسواد الأعظم من العراقيين مستويات النجاح والإخفاق في مسارات هذه الخطة، بعد ان تعرض هذه الحيثيات للنقاش من قبل أوساط اكاديمية واقتصادية وإعلامية ومنظمات اقتصادية من القطاع الخاص ذات صلة بهذا الموضوع للوصول الى مقترحات تضع هذه الخطة في مسارتها الصحيحة وأن تؤخذ بنظر الاعتبار هذه المقترحات من مصادر القرار الاقتصادي والسياسي في البلد.

وبقدر أهمية الخطة التنموية الخمسية لإعطاء زخم من المشاريع للبنى الارتكازية، فأن الإرادة الوطنية والقدرة الإدارية تصبحا غاية في الأهمية لنجاح هذه الخطة التي أعلنت عنها وزارة التخطيط على وفق رؤى وبرامج أعدت بعناية من قبل كوادر وطنية جرى تعشيق الخبرات والتجارب الأجنبية معها سعياً لجعلها تلامس الواقع وتضع العلاجات الناجعة لجميع القطاعات الاقتصادية.

ولكن هل الذي تحقق من حيثيات هذه الخطة يوازي مستوى الطموح والتخطيط المعد سلفاً، أم أن الخطة سارت بشكل متعثر مثلما هو واقع الحال الذي يتحدث عن نسب انجاز بسيطة كان يمكن لوزارة التخطيط أن تفصح عنها أمام الرأي العام سعياً لمعالجتها بالشكل الذي اشرنا إليه.

### في ظل الارتفاع الطفيف في سعر صرف الدولار

# ماليون يحذّرون من استغلال الاحتياطي النقدي لمشاريع التنمية

□ بغداد / احمد عبدربه

حذّر عدد من الخبراء الماليين من مغبة استغلال الاحتياطي النقدي في البنك المركزي والتي تقدر بـ ٦٠ مليار دولار من قبل الحكومة إلى مشاريع التنمية الاقتصادية مشيرين إلى أنها تعد غطاء للعملة المحلية.

وشهدت السوق المحلية ارتفاعا طفيفاً في سعر صرف الدولار مقابل الدينار، ودعا الخبير الاقتصادي باسم جميل انطون إلى أن تبقى هذه الأرصدة في البنك المركزي كغطاء للعملة المحلية عازياً ارتفاع سعر صرف الدولار إلى ضعف ثقة العراقيين بالعملة المحلية بسبب وجود من يسعى إلى استغلال هذه الأرصدة لعمليات التنمية حسب تصريحات بعض المسؤولين.

وقال أنطون لـ (المدى): إن الكساد الذي أصاب سوق العراق للأوراق المالية دفع بعض المضاربين فيه إلى التعامل بالدولار ما خلق حالة زيادة الطلب على العملة الصعبة فضلاً عن الأحداث الأخيرة التي شهدتها سوريا وإيران، مبيناً أن العراق يتأثر بأسواق من حوله بالإضافة إلى تطبيق التعرفة الكمركية من شأنها تزيد الطلب على الدولار.

من جانبه قال الخبير المالي هلال الطحان لـ (المدى): إن مبيعات المركزي كانت تشكل نسبة ١٥٠ مليون دولار لكن ما حدث من عمليات تهريب للعملة دعا البنك إلى تقليل عرض الدولار يقابله زيادة في الطلب بفعل الأوضاع السياسية غير المستقلة في المنطقة لأن هروب الدولار يعني غياب رصيد العملة المحلية.

وأضاف الطحان: أن من ينادي باستغلال أموال البنك المركزي لا يفهم من الاقتصاد شيئا لأنها تعد غطاء للعملة بحسب قوله، لافتاً إلى أن الفترة من ١٩٩٠ الى ٢٠٠٣ تسمى فترة الانقلاب النقدي حيث تم طبع عملات نقدية بدون رصيد ما أدى إلى حدوث تضخم نقدي انهار بسببه سعر صرف الدينار.

إلى ذلك اعتبر نائب محافظ البنك المركزي مظهر محمد صالح الارتفاع في سعر صرف الدولار ضمن الحدود المسيطر عليها من قبل البنك، لافتاً إلى أن الرصيد الموجود يغطي أكثر من قيمة الدينار المطروح في السوق.

وقال صالح لـ (المدى): إن الظاهرة المقلقة بدأت في شهر كانون الأول حيث أزاد الطلب على الدولار بشكل غير طبيعي فتجاوز ٤٥٠ مليون دولار بسبب وجود بعض التجار الذين يستوردون السلع وليس لديهم حساب فضلاً عن تعلق الأسواق المحلية بالأسواق المحيطة ما دفع البنك إلى تقليص الكميات المطروحة من الدولار.

وترى أوساط نيابية إن ارتفاع سعر الدولار على الدينار سببه اتخاذ البنك المركزي إجراءات وضوابط جديدة لتداول العملة الأجنبية وهذا اثر في قلة ضخها وان البنك لم يكن يعمل بهذه الضوابط سابقاً مما اثر على سعر العمل، موضحين أن هذه الإجراءات التي اتبعها البنك المركزي جاءت في وقت غير مناسب وكان من المفترض إعلام اللجنة الاقتصادية في مجلس النواب بتفاصيل الإجراءات لمناقشتها ومعرفة مدى تأثيرها على الوضع الاقتصادي في البلاد.

وبدأ البنك المركزي تطبيق إجراءات جديدة حيال مبيعاته من الدولار، مما أدى إلى انخفاض كبير في معدلات البيع في المزاد الأسبوعي الذي يقيمه البنك.

يشار إلى أن هناك تجارا يقومون حالياً بشراء الدولار من البنك المركزي لتهريبه إلى سوريا وإيران اللتين تخضعان لحظر اقتصادي دولي.

ويعزو البعض ارتفاع سعر الدولار مقابل الدينار إلى مؤثرات خارجية وداخلية منها ما يرتبط بالعقوبات الدولية التي تتعرض لها إيران وسوريا وأخرى تعود الى الانسحاب الأميركي من العراق.

داعين إلى ضرورة أن يتخذ البنك المركزي إجراءات معينة من شأنها أن تحد من ذلك الارتفاع مثل ضخ كميات اكبر من الدولار.

في غضون ذلك وجه مجلس الوزراء بتشكيل لجنة لدراسة تذبذب سعر صرف الدينار العراقي، فيما أكد أن اللجنة ستقدم الحلول المناسبة لدرء الضرر عن الاقتصاد الوطني.

وقال مدير الوحدة الإعلامية في الأمانة العامة لمجلس الوزراء عبد الزهرة الطالقاني في حديث لـ"السومرية نيوز"، إن "مجلس الوزراء وجه بتشكيل لجنة لدراسة تذبذب سعر صرف الدينار العراقي"، مؤكدا أن "اللجنة ستقدم الحلول المناسبة لدرء الضرر عن الاقتصاد الوطني".

وكان رئيس مجلس النواب أسامة النجيفي أكد، (١٠ نيسان ٢٠١٢)، أن المجلس سيستضيف محافظ البنك سنان الشبيبي في جلسة استماع لتبيان مسألة سعر صرف الدولار أمام الدينار العراقي، فيما عزا الشبيبي أسباب ارتفاعه إلى ضعف الإنتاج المحلي وضعف إجراءات الحكومة.

# اليابان تبدي رغبتها بالاستثمار في كربلاء

□ كربلاء / متابعة المدى

أكدت اليابان رغبة شركاتها بفتح صفحة جديدة للتعاون الاستثماري مع العراق عامة وكربلاء خاصة، والعمل في مجالات الكهرباء والسياحة والبنى التحتية بعد التحسن الأمني في البلاد، فيما رحبت الحكومة المحلية في المحافظة بهذه الرغبة، واعتبرتها فرصة للتخلص من معاناتها مع الشركات الأجنبية "غير الرصينة" التي تتلكأ في تنفيذ المشاريع.

وقال مستشار السفارة اليابانية في بغداد، تومو فومي شين، لـ"السومرية نيوز" خلال زيارته محافظة كربلاء إن الزيارة تهدف إلى فتح صفحة جديدة في العلاقة الاستثمارية مع العراق عامة وكربلاء خاصة"، معرباً عن "أمل اليابان بالحصول على فرص استثمارية في كربلاء وسائر المحافظات العراقية الأخرى، لاسيما في مجالات الطاقة والسياحة والبنى التحتية. وأضاف شين، أن "الشركات والحكومة اليابانية، كانت متخوفة من الدخول إلى العراق بسبب الأوضاع الأمنية التي شهدتها البلاد، إذ كنا نصنف العراق من البلدان التي لا يمكن ضمان سلامة مواطنينا فيها"، مشيراً إلى أن "العراق شهد في السنتين الأخيرتين تحسناً ملحوظاً في الأمن، وبات مناسباً لدخول الشركات اليابانية، لاسيما بعد إن رأينا الكثير من الشركات الدولية تعمل فيه بالشراكة مع شركات محلية مما شجعنا على فعل الشيء ذاته". بدورها وصفت إدارة كربلاء، زيارة مستشار السفارة اليابانية إلى المحافظة بأنها "خطوة مهمة"، مبدية ترحيبها بقدوم الشركات اليابانية للاستثمار في المحافظة لاسيما في ظل معاناة الحكومة المحلية من جراء التعاقد مع شركات أجنبية "غير رصينة".

وقال محافظ كربلاء آمال الدين الهر لـ"السومرية نيوز إن الشركات اليابانية تتميز برصانتها وبتقنياتها المتطورة"، مضيفاً أن "السمعة التي تتمتع بها الشركات اليابانية تجعلها تحظى بالاهتمام من قبل الحكومة المحلية في كربلاء".

وتمنى الهر أن "تتمكن الشركات اليابانية من دخول سوق الاستثمار المحلي لاسيما في مجالات الطاقة وتصفية النفط"، لافتاً إلى أن "الحكومة المحلية تعاني من جراء التعاقد مع شركات أجنبية غير رصينة.

وأشار المحافظ إلى أن "معظم الشركات التي تعاقد معها العراق لم تتمكن من إنجاز أعمالها وفقاً لشروط التعاقد معها"، مؤكداً أن "الشركات اليابانية تبدو أكثر حرصاً من سواها على سمعتها، لذلك فهي مرحب بها في كربلاء".

وتعتبر الشركات التركية من أكثر الشركات العاملة في محافظة كربلاء، حيث تنفذ العديد من المشاريع بالتعاون مع شركات محلية، فيما شكا مسؤولون محليون في محافظة كربلاء، من تدني مستوى الإنجاز في عدد من المشاريع التي تنفذها شركات تركية من بينها المستشفى التركي.

وكان رئيس الحكومة نوري المالكي قام بزيارة رسمية إلى اليابان للفترة من ٢٠-٢٣ تشرين الثاني ٢٠١١، على رأس وفد رفيع المستوى ضم وزراء النقل هادي فرحان العامري، والصناعة أحمد ناصر الكربولي، والنفط عبد الكريم لعيبي، ورئيس الهيئة الوطنية للاستثمار سامي رؤوف الأعرجي، ورئيس هيئة المستشارين ثامر عباس الغضبان، والمستشار الإعلامي لرئيس الوزراء علي الموسوي، حيث جاءت هذه الزيارة بدعوة من رئيس الوزراء الياباني يوشيهيكو نودا.

واعتبر المالكي، في ٩ شباط ٢٠١١ أن تلك الزيارة من أنجح الزيارات التي قام بها، داعيا اليابان إلى تفعيل الاتفاقيات التي تم التوقيع عليها بين البلدين.

# ٣٠ شركة تركية بمختلف الاختصاصات تسهم في إعمار وبناء البصرة

البصرة / ريسان الفهد

أقامت القنصلية التركية اجتماعا في محافظة البصرة، ضم محافظ البصرة الدكتور خلف عبد الصمد وممثلين عن ٣٠ شركة تركية عاملة في المحافظة وقال القنصل التركي في البصرة فاروق قايماقجي إن "العمل على تنظيم هذا الاجتماع سيكون له نتائج ايجابية مؤثرة للمحافظة"، وأضاف إن "الشركات التركية ساهمت وبشكل فعال على إعادة بناء المحافظة وانفتاحها على دول العالم، فالخطوط الجوية التركية تربط محافظة البصرة بمختلف دول العالم وشركة كهرمان صادق أوغلو البحرية تقوم بعملية تنظيف شط العرب ورفع الغوارق الموجودة فيه وإعادة الحياة للموانئ والشركات الأخرى أيضا كل حسب اختصاصها تقوم بتقديم خدماتها المختلفة.وقال محافظ البصرة في الاجتماع "إن المحافظة تشهد الآن حركة إعمار جديدة وان بعض الصعوبات هي بالفعل متواجدة ولكننا نحاول إيجاد الحلول الجذرية لها بأسرع وقت ممكن".وأضاف خلف عبد الصمد "لدينا نية في بناء ثلاث مدن سعة كل واحدة منها ١٠٠٠٠٠ وحدة سكنية على مبعدة ٣٥ كم جنوب البصرة، ندعو الشركات التركية في المشاركة في تنفيذ هذه المشاريع".وطرح عدد من ممثلي الشركات التركية، المشاكل التي يعانونها خاصة في أمور الإقامة والصعوبات المتواجدة في مطار البصرة الدولي ، وأوعز محافظ البصرة الى المعنيين بإيجاد حلول في أسرع وقت ممكن.. يذكر أن هناك ٩٠ شركة تركية تعمل في البصرة والمحافظات الجنوبية الأخرى، في المجالات الإنشائية أو الصحية وتنظيم المعارض وما إلى ذلك، كما وهناك ٢٠٠٠ عامل تركي، و٨٠٠٠ عامل عراقي.

# العراق يخطط لرفع التبادل التجاري مع مصر إلى ملياري دولار

□ بغداد / متابعة المدى

أعلنت لجنة حكومية اقتصادية عراقية أنها وضعت خطة لرفع مستوى التبادل التجاري مع مصر إلى مليارى دولار خلال العام الحالي. وقال رئيس اللجنة المكلفة بوضع خطة لرفع التبادل التجاري كمال شريف بحسب (آكانيوز) إن حجم التبادل التجاري مع مصر بلغ العام الماضي ٤٠٠ مليون دولار وهناك ٢٨ شركة مصرية عملت منها ١٥ في القطاع الحكومي و١٣ في القطاع الخاص.وأضاف أن وزارة التجارة والأمانة العامة لمجلس الوزراء وضعتا خطة لرفع مستوى التبادل التجاري إلى ملياري دولار خلال العام الحالي وزيادة عدد الشركات إلى أكثر من ٨٠ شركة. وأشار إلى أن "الحكومة العراقية تركز على ضرورة أن يكون حجم التبادل بين بغداد والقاهرة مبني على أساس المصلحة الاقتصادية العليا للبلدين وان تكون المشاركة فعلية ولا تأخذ أشكالاً نمطية. وأعلنت تركيا، في وقت سابق، أن قيمة التبادل التجاري مع العراق بلغت ١٢ مليار دولار خلال العام الماضي.وأعلنت وزارة التجارة ان حجم التبادل التجاري مع إيران ماعدا الأنشطة النفطية وصل إلى ٤ مليارات دولار فيما بلغ حجم التبادل التجاري مع الأردن مليار دولار ومع سوريا ملياري دولار خلال العام الماضي.ويسعى العراق إلى فتح مجالات استثمارية متعددة مع الدول الإقليمية التي لديها مشتركات اقتصادية معه، منها إيران والسعودية وسوريا والكويت ومصر وغيرها من البلدان.

# دعوات لاعتماد الحوكمة في فصل إدارة مصرفي الرافدين والرشيد عن المالية

□ بغداد / متابعة المدى

أعلن البنك المركزي عن اعتماد نظام الحوكمة في فصل إدارة مصرفي الرافدين والرشيد عن وزارة المالية الاتحادية باعتبار الأخيرة مالكة المصرفين، مشيراً أن الخطوة تهدف إلى البدء بصورة فعلية بتطوير التعاملات في المصرفين.

وقال نائب محافظ البنك المركزي مظهر محمد صالح بحسب (آكانيوز) إن "البنك أبلغ وزارة المالية وادارة مصرفي الرشيد والرافدين باعتماد نظام الحوكمة الرشيدة ونشر الشفافية لأنها إحدى الشروط الرئيسة للبدء بفصل إدارة المصرفين عن وزارة المالية وتطوير التعاملات المصرفية لديهما".وأضاف صالح أن "تطوير التعاملات المصرفية مرهون بمدى قدرة مصرفي الرشيد والرافدين على إتباع آليات مصرفية جديدة لتنظيم العلاقة مابين المصارف الحكومية والخاصة"، لافتاً الى أن "البنك المركزي العراقي يتطلع إلى بدء كل من مصرفي الرافدين والرشيد بتطوير تعاملاتهما المالية والمصرفية خلال المرحلة المقبلة بما يتناسب وانفتاح العراق على المصارف العالمية".وأبدى عدد من الاقتصاديين تأييدهم لدعوة البنك المركزي العراقي بفك ارتباط مصرفي الرافدين والرشيد عن وزارة المالية بسبب المشاكل البيروقراطية التي تعانيها الوزارة والتي تعيق التنمية المصرفية في البلاد.وأكد البنك المركزي أن ستة مصارف فقط بدأت باعتماد نظام المقاصة الالكترونية.ولا يزال العراق يعتمد الأساليب القديمة في تعاملاته المصرفية التي تأخر عن اعتماد التكنولوجيا المعلوماتية في تطويرها. وكان العراق قد قرر مطلع عام ٢٠٠٦ إعادة هيكلة المصارف لديه بهدف التخلص من الديون التي تثقل كاهله.وأعلنت وزارة المالية عن سعيها خلال العام المقبل لوضع خطة متكاملة لتطوير المصارف الحكومية الالكترونية وتفعيل العلاقات المالية في هذا السياق.يذكر أن الحكومة العراقية لا تزال تقتصر في تعاملاتها المالية على المصارف الحكومية المعتمد عليها بنسبة ٨٥ ٪.

وكانت وزارة المالية العراقية قد دعت في وقت سابق البنك المركزي الى اتخاذ إجراءات حازمة في منح رخص تأسيس البنوك الأهلية.